

The Impact of the Foreign Direct Investment on the Economic Development in Jordan- an Analytical Econometric study period (1996-2008)

Dr. Hasan Yasien Touama
Department of Business Administration
Faculty of Economics and Administrative Sciences
Zarqa University / Jordan
dralfaisel@yahoo.com

Received 21/10/2012

Accepted 14/11/2012

Abstract:

This study aims at identifying the concept of foreign direct investment and its forms, as well as measuring the impact of foreign direct investment on the economic development in Jordan and the extent of its contribution to the stimulation and development of the national economy.

The study methodology contains the (study importance, study problem, study objectives, and the hypotheses), followed by econometrics analytical approach through the data related to the Jordanian GDP analysis and the size of foreign direct investments for the period (1996–2008). The results of the study findings: There exist a statistically significant impact of the foreign direct investment on economic development in Jordan

The study recommends focusing on the continued application of the legislation to ensure the deepening of the role of foreign direct investment in the activation of the performance of the Jordanian economy through tax exemptions rewarding, and directing these investments towards the development of all economic sectors, and attract technology and technical knowledge appropriate to the reality of Jordan's economic and reconsider institutional frameworks related to investment promotion through coordination between these institutions and the expansion of its activities at the international level.

Keywords: foreign direct investment, GDP, economic development, Jordan.

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن

دراسة قياسية تحليلية للفترة (1996-2008)

د. حسن ياسين طعمة
قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزرقاء-الأردن
draffaisel @ yahoo.com

تاريخ قبول البحث ٢٠١٢/١١/١٤

تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/١٠/٢١

* نشر هذا البحث بدعم من عمادة البحث العلمي في جامعة الزرقاء

المخلص

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وكذلك قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني، وتنميته. وتضمنت منهجية الدراسة تناول (أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، وفرضياتها)، وتم إتباع المنهج القياسي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالنواتج الإجمالي المحلي الأردني، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (1996-2008). وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن. وتوصي الدراسة بالتركيز على الاستثمار في تطبيق التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل أداء الاقتصاد الأردني من خلال الإعفاءات الضريبية المجزية، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو تنمية كافة القطاعات الاقتصادية، واستقطاب التكنولوجيا، والمعرفة الفنية الملائمة للواقع الاقتصادي الأردني، وإعادة النظر بالأطر المؤسسية المتعلقة بتشجيع الاستثمار من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات، وتوسيع أنشطتها على الصعيد الدولي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الناتج المحلي الإجمالي، التنمية الاقتصادية، الأردن.

المقدمة:

وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات اقتصادية إنتاجية مختلفة، وذات قيمة مضافة عالية، وكذلك العمل على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال السياسة النقدية المتبعة. لقد أدرك صانع القرار الاقتصادي في الأردن أهمية الاتفاقيات الاقتصادية التي تربطه بكتلات اقتصادية إقليمية ودولية، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات من أهمها اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية عام 1997، واتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى عام 1997، واتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة في الأردن عام 1997، وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000، واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 بهدف الانفتاح على العالم، والتغلب على مشكلة صغر السوق، والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة الأردنية، حيث وفرت هذه الاتفاقيات، والصادرات الأردنية ميزة تنافسية في الأسواق العالمية خاصة السوق الأمريكية.

تزايد الاهتمام بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة، حيث تنامي تدفق رأس المال خلال العقدين الأخيرين على الدول النامية، وتسابقت دول العالم على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، وتقديم الحوافز، والتسهيلات، والإعفاءات الجمركية، والضريبية، والضمانات، وتشير الدراسات الحديثة إلى أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التكنولوجيا المتطورة، واستخدام أساليب الإدارة، والإنتاج، والتسويق الحديثة، وتوفير فرص تشغيلية للعمالة المحلية، وزيادة الناتج المحلي إجمالي.

وأمام هذه الأوضاع فقد اتخذت الحكومات الأردنية المتعاقبة حزمة من الإجراءات لمعالجة الصعوبات التي قد تعترض القطاعات الاقتصادية، حيث تم العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي، والهيكلي الذي هدف إلى تخفيف العجز في الميزان التجاري، وضبط الإنفاق العام، والحد من التضخم، واستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية،

إن التطورات السريعة في التجارة الدولية أدت إلى حدوث آثار إيجابية على تبادل السلع، والخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج، حيث

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً فاعلاً في تنمية اقتصاديات الدول، ولا أحد ينكر أهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدول، كذلك دورها في زيادة القدرات الإنتاجية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي للدول، وبالتالي تأثيرها على المستوى المعاشي للأفراد، ورفاهية المجتمعات، إلا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زال محدوداً نسبياً، وكذلك فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي ما زال دون مستوى الطموح، ومحل شك لدى الكثير من متخذي القرار، والباحثين على حد سواء، وستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن؟
٢. ما أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذه الدراسة بالآتي:

١. التعرف إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.
٢. التعرف إلى أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٣. قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.

فرضيات الدراسة:

لبلوغ الدراسة أهدافها قام الباحث بوضع فرضية واحدة بصيغة الإثبات مفادها (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية α) $(0.05) =$ للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن).

الطرق المستخدمة في الدراسة:

١. صياغة نموذج قياسي لغرض قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.
٢. استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي للوصول إلى النتائج المطلوبة، بما يحقق أهداف الدراسة.
٣. استخدام بعض الاختبارات الإحصائية، والقياسية للوقوف على صلاحية النموذج القياسي.

الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة:

لقد تناولت عدة دراسات تطبيقية سابقة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ومنها الدول العربية، والأردن بشكل خاص، وبينت أن للعوامل الاقتصادية والسياسية تأثيراً كبيراً

زاد إنتاج السلعة التي تعتمد على العنصر الوفير، وانخفض إنتاج السلعة التي تعتمد على العنصر النادر، وبما أن الأردن يمتاز بتنافسية عالية في تراكم رأس المال بشرياً وتطوره من حيث توفر العمالة الماهرة والمدرية التي تمتلك خبرات فنية واسعة وتتقاضى أجوراً بمعدلات مقبولة نسبياً، فإن ذلك أدى إلى استقطاب الاستثمارات العربية، والأجنبية المباشرة لقطاعات اقتصادية إنتاجية مختلفة، حيث تعد هذه الميزة إحدى أهم الميزات التي جعلت الأردن يركز على الاستثمار بالعنصر البشري، الذي يعد أحد أهم موارده الاقتصادية.

كما قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة بتكثيف الجهود في عملية تحديث القوانين والتشريعات وتطويرهما، لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، ورغم ذلك فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال دون مستوى الطموح، حيث يحتاج الأردن للموارد الأجنبية بسبب تدني حجم المدخرات، ومحدودية السوق الأردنية.

سعت الدول النامية إلى تبني النماذج والنظريات التنموية قصد بلوغ مستويات التنمية الاقتصادية المنشودة، وتحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية من زيادة الناتج القومي، وتحسين الدخل الفردي، والمستوى المعيشي لمواطنيها، إلى استقرار الأسعار، وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعبئة كل الطاقات المحلية لتحقيق التنمية، لكون الموارد في هذه الدول تنسم بالمحدودية، والندرة الكبيرة مقارنة بالدول المتقدمة.

وفي ضوء ما تقدم، تشكل الاستثمارات الأجنبية محور الاهتمام بالنسبة للحكومات في عدد من دول العالم، وخاصة الدول العربية، والأردن سعى إلى الاهتمام بجذب مثل هذه الاستثمارات، واستقطابها من خلال التسهيلات والتشريعات، والعمل على تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات بما فيها الاستثمارات العربية. ومن أجل ذلك فقد سعت الحكومات الأردنية المتعاقبة، من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار على تحسين المناخ الاستثماري، وجذب الاستثمارات، وتسويق البيئة الاستثمارية الأردنية، من خلال إعادة هيكلة الكثير من القوانين، والأنظمة، وإجراء الإصلاحات التشريعية لتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية، وإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها في كونها:

١. تعد إثراء معرفياً لمفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في النمو الاقتصادي للدول.
٢. سعي الاقتصاد الأردني إلى خلق مناخ استثماري أكثر ملاءمة، واستقراراً لغرض جذب المزيد من هذه الاستثمارات، بهدف تعزيز متطلبات التنمية الاقتصادية.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة على النمو الاقتصادي وتحليلهما، وفحص العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال البشري، والاستثمار المحلي، في تحسين النمو الاقتصادي، أو زيادته في الدول النامية، وشملت الدراسة (66) دولة نامية للفترة (1971-2000). وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة يسهمان في تحسين النمو الاقتصادي، كما أكدت الدراسة العلاقة القوية للتفاعل ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، وأن الاستثمار الأجنبي يعد قناة لانسياب التكنولوجيا المتطورة للبلدان النامية، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي يحفز الاستثمار المحلي، وأن انخفاض معدل التضخم، والعبء الضريبي، والنفقات الحكومية يؤدي إلى تقدم النمو الاقتصادي.

٤- دراسة (Choong, et al., 2004):

بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي (دراسة مقارنة) ".

هدفت هذه الدراسة بحث نمو القطاع المالي المحلي، وتطوره، من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة إلى بلدان مختارة. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها ما يأتي:

أ- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تخلق تقدماً تكنولوجياً إيجابياً على المدى الطويل فقط في حالة تحقيق تقدم في الاستثمارات المحلية.

ب- ومن دراسة نماذج المدى القصير للبلدان المدروسة، تبين أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثره على النمو الاقتصادي، يؤدي إلى إمكانية نمو القطاع المالي العام في مختلف البلدان الأخرى، رغم الاختلاف في السياسات المالية والنمو الصناعي، إضافة إلى الأبعاد المحلية الأخرى.

٥- دراسة (AL-massaied, 2004):

بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، والنمو الاقتصادي (الدليل من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا-5) ".

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى قياس أثر الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا، وشملت أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وسنغافورة في الفترة (1961-2002)، بالإضافة إلى قياس أثر العوامل المحلية على النمو الاقتصادي في تلك البلدان، وقد استخدمت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي المتباطئ زمنياً (ARDL) Auto Regressive Distributed Lag.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسهمان في تحفيز النمو الاقتصادي، وأن السياسات التصديرية، والوساطة المالية تعززان الاستثمار الأجنبي

على انتقال رؤوس الأموال إلى البلدان المضيفة، كما بينت دراسات أخرى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي لدى البلدان المضيفة، وسنستعرض تلك الدراسات، وما توصلت إليه من نتائج، وهي على النحو الآتي:

١- دراسة (وسيم جبر، 2007):

بعنوان: " دراسة العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحليلها: دراسة مقارنة (حالة الأردن ومصر واليمن) ".

هدفت الدراسة إلى بناء تصور متكامل عن العوامل المؤثرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الأردن ومصر واليمن، وتبسيط الضوء على التحديات، ونقاط الضعف التي تواجه هذا النوع من الاستثمارات بهدف اقتراح المعالجات المناسبة لها. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، نذكر منها ما يأتي:

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05

$\alpha <$)، بين العوامل الاقتصادية، والسياسية، والتشريعية والبنية التحتية، والبيئة الإدارية، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الأردن، ومصر، واليمن.

ب- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية، والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الأردن، ومصر، واليمن.

٢- دراسة (زياد أبو ليلي، 2005):

بعنوان: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976-2003) ".

هدفت الدراسة التعرف إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمستوردات، كما هدفت إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومتجه الانحدار الذاتي (VAR). وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، نذكر منها ما يأتي:

أ- أكدت الدراسة على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمستوردات تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الأردن.

ب- توجد علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والمستوردات، وأحادية الاتجاه من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه رأس المال المحلي، ومن المستوردات باتجاه رأس المال المحلي.

٣- دراسة (Shiva G. and Agapi Somwaru, 2004):

بعنوان: " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة على النمو الاقتصادي (الدليل من الدول النامية) ".

إلى حجم نمو نشاط الاستثمارات الأجنبية في الأردن، ومعدلاته ومجالاته، وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في الأردن كانت ضئيلة.

١٠- دراسة (Yanrui, 2000) :

بعنوان: "محاولة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1983-1995)".

حيث أخذت الدراسة في اعتبارها أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد محددات النمو الاقتصادي، ومصدر للتكنولوجيا الحديثة، والبحث، والتطوير، وقد استخدم الباحث دالة كوب دوكلاس لفحص العلاقة بين المتغيرات الآتية (العمل، والاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي)، حيث بينت هذه الدراسة أن التطور الذي تحقق في الصين كان نتيجة للتكنولوجيا الحديثة، وكفاءة استخدام رأس المال، ومعدلات الإنتاج، والبنية التحتية المتطورة.

١١- دراسة (Momni, 1991) :

بعنوان: " أثر رأس المال الأجنبي على الاستهلاك والنمو الاقتصادي في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر رأس المال الأجنبي، واستقصائه على كل من الاستهلاك، والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1968-1987). وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها ما يأتي:

- أ. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الأجنبي على كل من الاستهلاك، والنمو الاقتصادي في الأردن.
- ب. تدني إنتاجية رأس المال الأجنبي، وذلك بسبب تحويل جزء من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى أغراض استهلاكية.

الإطار النظري والمفاهيمي:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد، وإنما في معدل نمو هذا الناتج، وذلك بعدما كان النيو كلاسيك لا يعولون كثيراً على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل، حيث أن ذلك مرهون بتناقض الغلة في رأس المال الإنتاجي، وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون أن يؤثر على معدل.

ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية،

المباشر، والاستثمار المحلي، والنمو الاقتصادي، وأن التطور في رأس المال البشري يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز النمو، خصوصاً في سنغافورة، وماليزيا.

٦- دراسة (حميد الجميلي، 2002):

بعنوان: " تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي - الأبعاد والانعكاسات "

هدفت الدراسة إلى بيان الأبعاد والانعكاسات لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأهميتها في تنمية الاقتصاد العالمي. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، نذكر منها ما يأتي:

- أ. يقدر أن تكون عشر من الدول المتقدمة في نموها قد تسلمت (74%) من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ب. إن العامل الرئيسي لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، يعود إلى عمليات الدمج، والتملك عبر الحدود.

٧- دراسة (هبل عجمي جميل، 2002):

بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حجمه ومحدداته "

هدفت الدراسة التعرف إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، من حيث طبيعته، واتجاهاته، والعوامل المؤثرة فيه، مع التطرق إلى جهود الأردن لجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد أشارت الدراسة في نتائجها إلى أن رؤوس الأموال العربية، والأجنبية المستثمرة في الأردن قد اتجهت نحو قطاعي: الصناعة، والتجارة بالدرجة الرئيسية، وأن الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٨- دراسة (يونس مفيد وآخرون، 2002):

بعنوان: " تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن "

هدفت الدراسة إلى اختبار التمويل الخارجي ممثلاً في (القروض، والاستثمار الأجنبي المباشر) على التغيرات الهيكلية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى تزايد اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في معالجة مشكلاته الاقتصادية، وبالتالي تزايد خدماتها، وأظهر التحليل التجريبي للدراسة عدم قدرة التمويل الخارجي ممثلاً في القروض، والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد الأردني.

٩- دراسة (عبد المنعم السيد علي، سعد حسين، 2001):

بعنوان: " الاستثمار الأجنبي في الأردن، حجمه وهيكله واتجاهاته وأثره التنموية (1970-1999) "

هدفت الدراسة إلى معرفة الموقف الأردني من الاستثمار الأجنبي، والتسهيلات القانونية، والامتيازات الأخرى التي قدمها الأردن للمستثمر الأجنبي لجذبه للاستثمار في الأردن، كما تطرقت الدراسة

ومن أهم هذه الأشكال ما يأتي (مصطفى با بكر ، ٢٠٠٤ ، ص١٨-١٩):

أ- الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع، بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب الآتية:

١. الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
٢. أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام، أو الخاص.
٣. أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
٤. أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

وبشكل عام إذا أحسن تنظيم الاستثمار المشترك، وإدارته سيسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل، وتحسين ميزان المدفوعات، وتنمية قدرات الكوادر الوطنية، وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية، والخدمية بالدول المضيفة.

ب- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعد الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج، أو التسويق، أو غيرهما من أنواع النشاط الإنتاجي، أو الخدمي بالدولة المضيفة. وتتردد الدول كثيرا في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية، وزيادة احتكارات الشركات متعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية، واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية، والاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا النوع مزايًا تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي إلى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في إشباع حاجة السوق المحلي، وإيجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات، والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير،

ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية الموارد البشرية، وتدريبها، وتحفيز الاستثمار في البحوث، والتطوير.

والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية أو إنشائية، أو زراعية، أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IFM) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذا النوع من الاستثمارات بأنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن (50%) من رأس المال، أو يتركز (25%) فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات المشروع، وقراراته.

وحسب تعريف الاونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفرضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف للاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوي أو تفوق (10%) من الأسهم العادية، أو القوة التصويتية، وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة، أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة، وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، و الاقتراض، والائتمان أيضا من الشركة الأم، والشركة التابعة، والتعاقد من الباطن، وعقود الإدارة، وحقوق الامتياز، والترخيص لإنتاج السلع، والخدمات (مصطفى بابكر، ٢٠٠٤، ص ٢-٣).

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال، و تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، وفيما يأتي عرض لهذه الأغراض (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثمانية، إصدار ١/١٩٩٩، ص ٤-٥):

- ١- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية.
- ٢- الاستثمار الباحث عن الأسواق.
- ٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء.
- ٤- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية.

$$GDP = \gamma_0 + \gamma_1 FDI + \varepsilon_t \quad \dots (1)$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

FDI: الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ولتحليل النموذج القياسي الوارد في العلاقة رقم (1)، تم استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (Variance Auto Regressive)، ولتقدير معاملات النموذج القياسي السابق استخدمنا لهذا الغرض طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS).

وللتحقق من صلاحية النموذج القياسي ينبغي إجراء بعض الاختبارات القياسية، والإحصائية قبل إجراء عملية تقدير معاملات النموذج، وعلى النحو الآتي:

١. اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية: **Unit Root**

Test of Stationary

غالبا ما تعاني بيانات السلاسل الزمنية في الدراسات التطبيقية من مشكلة جذر الوحدة، ولمعالجة ذلك تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augment Dickey and Fuller (ADF)). ويمكن توضيح هذا الاختبار من خلال العلاقة الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \sum \lambda \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots (2)$$

حيث أن:

Δ : تمثل الفرق الأول.

وباعتماد بيانات السلسلة الزمنية للفترة (1996-2008) الواردة في الملحق رقم (1)، واستخدام البرمجيات (Microfit, E-views) تم الحصول على نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) في المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference) لمتغيرات الدراسة (GDP, FDI). والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

الجدول (1): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) في المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference) لمتغيرات الدراسة (GDP, FDI)

الفرق الأول (First Difference)			المستوى (Level)			المتغيرات
بدون قاطع واتجاه	قاطع واتجاه	قاطع	بدون قاطع واتجاه	قاطع واتجاه	قاطع	
-3.43***	-4.31***	-3.95***	-1.62	-1.12	-1.45	GDP
-3.05***	-4.67***	-4.72***	-0.97	-1.88	-2.17	FDI
-2.74	-4.12	-3.69	-2.74	-4.12	-3.69	1%
-1.96	-3.67	-3.18	-1.96	-3.67	-3.18	5%
-1.65	3.28	-2.78	-1.65	3.28	-2.78	10%

(*): تم استخدام فترتي تباطؤ لاختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

(**): تشير إلى أن نتائج الاختبار معنوية عند مستوى الدلالة (1%).

عند أخذ الفرق الأول (1) وعلى مستوى الدلالة (1%)، مما يعني إمكانية استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

وفعال، وخلق فرص للعمالة المباشرة، وغير المباشرة، أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار، والتنمية الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها، وبين الشركات المعنية.

ج- مشروعات التجميع أو عملياته:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه؛ ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة، أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والتخزين، والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك، أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أو لا يتضمن عقدا، أو اتفاقية للمشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.

د- الاستثمار في المناطق الحرة:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى إنشاء المناطق الحرة، وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية فيها عددا من الحوافز، والمزايا، والإعفاءات.

الجانب التطبيقي:

أولا: تقدير النموذج القياسي وتحليله:

لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة (1996-2008)، استخدمنا لهذا الغرض النموذج القياسي الآتي:

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (1) السابق، أن متغيرات الدراسة (GDP, FDI) غير مستقرة عند مستوياتها (Levels) وعلى جميع مستويات الدلالة، إلا أنها أصبحت متغيرات ساكنة (مستقرة)

المتغيرين ثنائية الاتجاه، و يؤكد ذلك قيم (F) المحسوبة في الحالتين، وهي معنوية عند مستوى الدلالة (5%).

٤. نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة:

بعد أن تم التحقق من الاختبارات الثلاثة المتمثلة بـ(اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك، واختبار السببية)، أصبح بالإمكان تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتقدير معاملات النموذج القياسي للدراسة، والوارد في العلاقة (1). والجدول رقم (4) يوضح نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة:

الجدول (4): نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة باستخدام طريقة

(OLS)

Variables	GDP	t-test	Sig.
Constant (γ_0)	7380.246	15.735	0.000
FDI	4.094 E-06	5.138	0.000
F	26.404	-	0.000
R ²	0.706	-	-
D.W.	2.04	-	-

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4) السابق، ما يأتي:

١. صلاحية النموذج، ومعنويته، إن ما يدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة البالغة (26.404) وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%). وهذا يعني أنه قد أصبح بالإمكان قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة، وكذلك أصبح بالإمكان اعتماد النموذج لأغراض التنبؤ بالنمو الاقتصادي في الأردن من جهة ثانية.

٢. تأكد ثبوت معنوية معامل انحدار (γ_1) الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، إن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (5.138) وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (5%). وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي في الأردن، والمتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى المعنوية (5%).

وفي ضوء النتائج السابقة، يمكن كتابة النموذج القياسي التنبؤي على النحو الآتي:

$$GDP = 7380.246 + 4.094 E-06 FDI$$

ثانياً: مناقشة النتائج:

أسفرت نتائج تقدير النموذج القياسي، وتحليله للدراسة، على ما يأتي:

١. إن متغيرات الدراسة (FDI, GDP) ساكنة (مستقرة) عند أخذ الفرق الأول (1) وعلى مستوى الدلالة (1%)، مما يعني إمكانية استخدام أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسة.

٢. اختبار التكامل المشترك: Co-integration Test

للتحقق من وجود حالة توازن، وعلاقة واحدة على الأقل طويلة الأمد فيما بين بيانات السلسلة الزمنية، تم استخدام منهجية جوهانسن-جوسليس (JJ) Johansen and Juselius للتكامل المشترك، كونه من أكثر الاختبارات شيوعاً في الدراسات الاقتصادية الحديثة. والجدول رقم (2) الآتي، يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لـ(JJ):

الجدول (2): نتائج اختبار (Johansen and Juselius)

للتكامل المشترك

فرضية العدم Null	القيمة الذاتية Eigen Value	نسبة الإمكان الأعظم Likelihood Ratio	القيم الحرجة (CV)	1%	5%
R = 0	0.91	97.25***		72.13	64.12
R ≤ 1	0.62	56.42***		36.58	43.15
R ≤ 2	0.47	22.84		19.38	25.64
R ≤ 3	0.29	6.17		7.19	11.67

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (2) السابق، أن هناك علاقتين تكاملتين طويلتي الأمد فيما بين المتغيرات، أي أن التكامل المشترك يعد من الدرجة الثانية (2)، إن ما يدعم ذلك أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (Likelihood Ratio) هي أكبر من القيم الحرجة عند مستويي الدلالة، وعليه سيتم رفض فرضيتي العدم (R ≤ 1, R = 0). وهذا يعني بأن هناك علاقة توازن في الأمد الطويل (Long-Run Relationship)، وهذه النتيجة تساعدنا على الانتقال للمرحلة الثانية، وهي مرحلة تقدير معاملات النموذج في الأمد القصير، والطويل (Long and short Run).

٣. اختبار السببية: Causality Test

يستخدم اختبار السببية لتحديد نوع العلاقة السببية بين المتغيرات، وهل هي أحادية الاتجاه أم ثنائية، أو أنه ليس هناك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة؟ ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام اختبار سببية سايمز (Sims Test) الذي يعتمد على إحصاء (F). ويعد اختبار سببية سايمز (Sims Test) من أسهل اختبارات السببية، ولا يتطلب سلسلة زمنية كبيرة. والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار سايمز (Sims Test) للسببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP):

الجدول (3): نتائج اختبار سايمز (Sims Test) للسببية

شكل الدالة	اتجاه العلاقة	معامل التحديد غير المقيد	معامل التحديد المقيد	قيمة (F) المحسوبة
GDP = f(FDI)	FDI → GDP	0.91	0.89	20.16*
FDI = f(GDP)	GDP → FDI	0.87	0.84	18.25*

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (3) السابق، بأن اتجاه السببية هو من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالعكس، وهذا يعني أن العلاقة السببية بين

الاقتصادية في الأردن، كالأستثمار المحلي الإجمالي، ورأس المال البشري مقياساً بأعداد الطلبة في المرحلة الثانوية، والصادرات من السلع، والخدمات، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

١. جميل، هيل عجمي، 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن: حجمه ومحدداته، مجلة إربد للبحوث والدراسات، العدد 1، جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن.
٢. الجميلي، حميد جاسم، 2002، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي: الأبعاد والانعكاسات، مجلة تنمية الرفادين، المجلد (24/2)، العدد (69)، جامعة الموصل، العراق.
٣. الزهراني، بندر بن سالم، ٢٠٠٤، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.
٤. السميان، محمد مطرود، ٢٠٠٨، قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
٥. عبد المنعم السيد علي، سعد حسين، 2001، الاستثمار الأجنبي في الأردن، حجمه وهيكله واتجاهاته وأثره التنموية (1970- 1999)، المؤتمر العلمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، جامعة إربد الأهلية، للفترة (8-9) أيار 2001، الأردن.
٦. الفتلاوي، كامل علاوي، والزبيدي، حسن لطيف، ٢٠١١، الاقتصاد الاقتصادي: النظرية والتحليل، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٧. أبو ليلي، زياد محمد، 2005، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976- 2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
٨. مصطفى با بكر، 2004، تطوير الاستثمار الأجنبي، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ص ٢-٣، ص ١٨-١٩، ص ٢٥ ص ٢٧، ص ٢٨-٣٠.

٢. وجود علاقتين تكامليتين طويلتي الأمد فيما بين المتغيرات، أي أن التكامل المشترك يعد من الدرجة الثانية (2) 1، وهذا يعني وجود علاقة توازن في الأمد الطويل (Long-Run Relationship)، وهذه النتيجة تساعدنا على الانتقال للمرحلة الثانية، وهي مرحلة تقدير معلمات النموذج في الأمدين القصير والطويل (Long and short Run).

٣. إن اتجاه السببية هو من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبالعكس، وهذا يعني أن العلاقة السببية بين المتغيرين هي ثنائية الاتجاه.
٤. إن وجود العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، له تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في الأردن.
٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على النمو الاقتصادي في الأردن، والمتمثل بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستوى المعنوية (5%). وذا يعني بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) تساهم في تحفيز التنمية الاقتصادية في الأردن.
٦. إمكانية تطبيق النموذج القياسي للدراسة الذي تم التحقق من صلاحيته لأغراض التنبؤ بالنمو الاقتصادي في الأردن.

التوصيات:

- في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، توصلت إلى بعض التوصيات والمقترحات، نذكر منها ما يأتي:
١. استثمار العلاقات التاريخية للأردن مع الدول الشقيقة والصديقة، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأردن، بالإضافة إلى الميزات الاستثمارية في الأردن، من حيث الموقع الاستراتيجي، وتعدد الفرص الاستثمارية.
 ٢. السعي للتوسع في توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، والإقليمية، والدولية، لكي تشكل جسراً لعبور الصادرات الأردنية للأسواق الخارجية.
 ٣. الاهتمام بالمناطق الحرة الأردنية، والمناطق الصناعية المؤهلة، والمناطق التنموية، والاقتصادية الخاصة من خلال العمل على تطوير البنية التحتية اللازمة، لأن تلك المناطق تساهم بلا شك في استقطاب الاستثمارات العربية، والأجنبية المباشرة.
 ٤. تبين من خلال الدراسة محدودية حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأردني، وبالتالي تواضع مساهمتها في النمو الاقتصادي بالرغم من وجود أثر معنوي للاستثمارات الخارجية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.
 ٥. تقترح الدراسة إجراء دراسات مماثلة يتم اختيار متغيرات أخرى غير المتغيرات التي تناولتها دراستنا، لقياس أثرها على التنمية

- Developing Countries, "The World Economy, Blackwell Publishing, Vol. 29 (1): 21-41.
17. Jong, H.C., 2003, Do Foreign Direct Investment and Gross Domestic Investment Promote Economic Growth, Review of Development Economics, Vol.7: 44-57.
18. Levine R, N LLoayza, and T.Beck (2000). Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes, Journal of Monetary Economic.46:31-77.
19. Momni , Riyad , (1991) , Foreign Capital Inflow, Consumption and Economic Growth, King Saudia University, Vol. 3, No. 2.8- Alfaro, L.C. Areendam, S. alemli-Ozcan, and S. Sayek, (2004), FDI and Economic Growth: The Role of Financial Markets, Journal of International Economics.64: 89-112.
20. Omran, M. and A. Bolbol, (2003), Foreign direct Investment, Financial Development and Economic Growth: Evidence from the Arab Countries, Review of Middle East Economic and Finance, 1: 231-249.
21. Shiva S. and Agapi Somwaru, 2004, Impact of Foreign Direct Investment and Trade on Economic Growth: Evidence from Developing Countries, Amer .J. Agr.Econ.86 (3) (August 2004).
22. Yanrui, WU., 2000, Measuring the Performance of foreign Direct Investment: case study of china, Economic Letters No 66.
٩. يونس مفيد وآخرون، 2002، تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن، مجلة تنمية الرفادين، المجلد (24/2)، العدد (69)، جامعة الموصل، العراق.
- المصادر الأجنبية:**
10. Alfaro, L.C. Areendam, S. alemli-Ozcan, and S. Sayek, (2004), FDI and Economic Growth: The Role of Financial Markets, Journal of International Economics.64:89-112.
11. ALmassaied, 2004, Suliman Warred: Foreign Direct Investment, Domestic Investment Growth and Economic: Evidence from Asian-5PHD, Thesis, University of Petra Malaysia.
12. Bouklia, Rafik and Zattha, Nagatk, 2001, The FDI Determinants and its Effect on the Economic Growth in South and East Mediterranean, Marcella, France, Round Table Conference.
13. Carkovic,M,R, Levine (2003).Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? University of Minnesota, Working Paper .
14. Choong C-K,Z. Yusop, and S-O Soo (2004) Foreign direct Investment, Economic Growth and Financial Sector Development, ASEAN Economic Bulletin.21: 278-289.
15. Hermes, N., and R, Lensink, (2003) . Foreign direct Investment, Financial Development and Economic Growth Journal of Development Studies.40:142-153.
16. Henrik Hansen & John Rand, 2006, On the Causal Links Between FDI and Growth in